تضافر الأدلة والحجج في الاستدلال القرآنيّ

Interlinking of Evidence and Arguments in the Quranic Reasoning

أ.د. أبو بكر العزاوي

كلية الآداب، بني ملال، المغرب
azzaouiboubker@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2021/04/01 تاريخ القبول: 2021/04/27 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

بينا في بحث سابق أن القرآن الكريم اشتمل على أنماط عديدة من الاستدلال، وضم عديدا أنواع مختلفة من الأدلة والحجج وعملية الاستدلال والإثباتات: يتألف القرآن من جميع أنواع السيلولوجيا، وجميع أنواع القياس الاستنباطي، كما يتضمن الجدل اللغوي، والحجج البلاغية، والأدلة الفطرية، والحجج الكونية، والحث، والخصم والتجسيد. هذا البحث هو امتداد لبحث سابق حاولنا فيه إثارة مشكلة جديدة لم يتم دراستها من قبل بقدر ما نحن الآن. وتتعلق الإشكالية بالترابط والتماسك بين أجزاء الأدلة والحجج والسيلولوجيا داخل نفس الآية القرآنية. أي مسألة الترتيب، التدرج، التسلسل المنطقي، الترابط، التكامل بين أنواع مختلفة من الأدلة والتشبيه الاستنباطي داخل نفس الآية. وفي هذا السياق، تم تحليل العديد من الآيات القرآنية لدعم الفرضية المقدمة في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: تضافر الأدلة ؛ الحجج ؛ الاستدلال؛ القرآن؛المنطق

Abstract :

(Interlinking; Evidence ; Arguments ; Quranic; Reasoning).

In a previous research, it has been explained that the holly Quran includes many types of reasoning. It also contains different sorts of evidence, arguments, process of reasoning, and proofs: The Quran consists of all sorts of syllogism, all types of deductive analogy. It also includes the linguistic argumentation, rhetoric argumentation, innate evidence, cosmological argumentation, induction, deduction and exemplification. This research is an extension of a previous research in which we tried to raise a new problematic that it has not been studied before as far as we now. The problematic is related to correlation and cohesion between the pieces of evidence, arguments and syllogism within the same quranic verse. i.e the question of order, gradation, logical sequence, interlinking, integration

between the different sorts of evidence and deductive analogy within the same verse. In this context, many quranic verses have been analyzed to support the hypothesis given in this regard.
Key words: Interlinking; Evidence ; Arguments ; Quranic; Reasoning

لقد اشتمل القرآن الكريم على أنماط عديدة من الاستدلال، وضم أنواعا كثيرة ومتنوعة من الحجج والأدلة. ولقد بينا في بحث سابق[1]، أنّ الآية الواحدة، قد تشتمل على أكثر من قياس ودليل، وقد تشتمل على أربع أو خمس أدلة أو يزيد. وقد أوردنا في هذا البحث، نماذج وأمثلة عديدة.

ونريد في هذا المقال، أن نثير إشكالا جديدا، لا نعتقد حسب علمنا واطلاعنا المتواضع، أنّه دُرس، أو تمّ التطرّق إليه من قبل. وهذه المسألة تتعلق بتضافر الحُجج والأدلة وترابطها وتفاعلها وتكاملها، داخل سيرورة استدلاليّة موحّدة، وموجّهة نحو غاية واحدة.

ولنأخذ قوله تعالى: ﴿**لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ**﴾ (الأنبياء، الآية 22). فهذه الآية اشتملت على عدد من الأقيسة المنطقيّة، وعدد من الحجج والأدلة العقليّة، سنبيّنها تِباعا.

والقياس هو قول مؤلف من قولين فأكثر، متى سلّم بها لزم منها لذاتها، قول آخر، هو النتيجة، وهو أنواع: القياس الحمليّ، والقياس الشّرطيّ، والقياس الحمليّ الشّرطيّ، والقياس المُضمر، والقياس المركّب، وقياس الخُلف، وقياس التمثيل، وقياس الأَولى، وغيرها[2]. وإذا رجعنا إلى الآية السابقة، فإنّنا نجد أنها تضمنت أقيسة عديدة، وأول قياس تضمنته، هو القياس الحمليّ الشّرطي، وهو الذي يتكون من مقدمة شرطيّة (المقدمة الكبرى)، ومقدمة حمليّة (المقدمة الصغرى)، ونتيجة حمليّة. والمقدمة الشرطيّة في هذا القياس، هي قوله تعالى: ﴿**لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ**﴾، وهي قضية شرطيّة متصلة، لأنها بدأت بأداة الشرط (لو). وهي تمثل المقدمة الكبرى، وأما المقدمة الحمليّة فهي محذوفة، وكذلك النتيجة محذوفة. ولو أردنا أن نُصرّح بالقضايا المُضمرة أو المحذوفة، وأن نُظهر بنية القياس الكامل، بتطبيق قاعدة الوضع (Modus ponens) [3]، فإنه سيُصبح على هذا الشكل:

- لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا
- لكن فيهما آلهة
- إذن فسدتا

إذن فهذه الآية، اشتملت على القياس الحمليّ الشرطي، وهو القياس الأول الذي يتبادر للذهن عند تحليلنا للآية، وهو الدليل الأول الذي يخدم فكرة الوحدانيّة، وليس هو

الوحيد، فقد اشتملت الآية على قياس منطقيّ آخر، هو القياس المضمر أو الإضماريّ، وهو قياس حذفت منه إحدى المُقدمتين، أو النّتيجة. فلو قلنا: (زيدٌ ناجح لأنه مجتهد)، فهذه الجملة اشتملت على قياسمضمر، والقضية المحذوفة هنا هي المقدمة الكبرى (كُلّ مجتهد ناجح).

وستكون بنية القياس على هذا الشكل:

- كُلّ مجتهد ناجح
- زيد مجتهد
- إذن زيدٌ ناجح

والقياس الذي درسناه، في الآية السابقة، هو أيضا قياس مُضمر، فقد حُذفت منه المقدمة الصغرى والنتيجة، ولم يصرح فيه إلا بالمقدمة الكبرى، وهي: (لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا). وهذا هو القياس المنطقيّ الثاني الذي اشتملت عليه الآية.

إذن نحن أمام دليلين عقليين، والدليل الأول أفضى بنا إلى الدليل الثاني. فالدليل الأول، هو القياس الحمليّ الشرطي، وهو الذي يظهر لنا، لأول وهلة، ويدل عليه ظاهر الآية، ولكن هذا القياس، لما حُذفت منه المقدمة الصغرى والنتيجة، نتج عنه قياس آخر، أو دليل ثان، هو القياس المُضمر.

والقياس الحمليّ الشرطي - كما هو معلوم - له ضربان بسيطان منتجان هما: الوضع (الإثبات)، والرفع (النفي)، وله ضربان آخران مركبان، هما: الوضع بالرفع (أي الإثبات بواسطة النفي، أو عن طريق النفي)، والرفع بالوضع (أي النفي بواسطة الإثبات)، وبعبارة أخرى: ننفي لنثبت، أو نثبت لننفي، والذي يهمنا نحن، في هذا السياق، هو الضربان الأولان البسيطان.

ولما كان القياس الحمليّ الشرطي، الوارد في الآية، قياسا مُضمرا في الوقت نفسه، لأنه لم يُصرح فيه إلاّ بالمقدمة الشرطيّة، فنحن أمام خيارين: إما أن نطبق قاعدة الوضع (أي الإثبات)، أو نطبق قاعدة الرفع (أي النفي). والمقدمة الكبرى هنا قضية شرطيّة متصلة، فإذا أثبتت المقدم، وجب إثبات التالي، لأنّ المقدم يستلزم التالي بشكل منطقيّ وحتميّ، وإذا نفيت التالي لزم نفي المقدّم.

وسنطبق في البداية قاعدة الوضع على القياس الوارد في الآية، وسيصبح على الشكل التالي:

- لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا
- لكن فيهما آلهة غير الله
- إذن فسدتا

فلما أثبتنا تعدد الآلهة، أي وجود آلهة أخرى في السماوات والأرض، فقد وجب إثبات فساد الأرض والسماوات. والحال أنّ السماوات والأرض لم تفسدا، والكلّ يسير وفق نظام بديع، وشكل منتظم، وليس هناك أي مظهر من مظاهر الفساد والخلل والاضطراب. وهذا يُدرك بالحس والمشاهدة والمعاينة. وهذا دليل آخر، وهو دليل حسيّ ماديّ.

إذن بقي لنا، أن نطبق قاعدة الرفع، وسيصبح القياس بهذا الشكل:

- لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا
- لكن لم تفسُدا.
- إذن ليس فيهما آلهة.

فإذا نفينا التالي، وجب ولزمَ نفي المُقدّم، بشكل حتميّ. وهذا الرفع هو قانون منطقيّ، صيغته كالآتي: (4)

((أ ← ب) Λ لا- ب ← لا- أ)

وبعبارة أخرى، إذا نفينا فساد السماوات والأرض، فإننا نكون قد نفينا تعدّد الآلهة، ونكون قد أثبتنا وحدانية الله عز وجل، بدليل عقليّ (قياس منطقيّ)، ودليل ماديّ حسّيّ.

فتعدد الآلهة، سينتج عنه النّزاع والصراع بينهم فيما يتعلق بتدبير الكون، وهذا الصراع سينتج عنه فساد الأرض والسماوات. والحال أن الفساد غير حاصل، والنزاع غير كائن، فثبت للجميع أنّ تعدد الآلهة غير كائن، وليس هناك إله إلا الله. إن السياق هنا يُحتّم علينا تطبيق قاعدة الرفع، (لأنّ تطبيق قاعدة الوضع ممتنع). وبتطبيقنا لقانون الرفع، نكون أمام دليل منقطيّ وعقليّ آخر، هو قياس الخُلف، أو برهان الخُلف (Raisonnement par l'absurde). وقياس الخُلف هو البرهنة على المطلوب، بإثبات كذب نقيضه، أو هو إثبات الأمر ببطلان نقيضه، كإثبات الصدق ببطلان الكذب، أو إثبات الوجود ببطلان العدم. وقد سمي هذا القياس بقياس الخلف، إما لكونه يستلزم الرجوع من النتيجة إلى الخلف، لأخذ المطلوب من المقدمة المتروكة، وهي مقدمة الخصم الكاذبة، وذلك بالبرهنة بكذبها على صدق نقيضها، وإما لكونه مُضافا إلى الخلف: وهو الكذب المُناقض للصدق. (5)

وعلماء الكلام يسمون هذا النمط من الاستدلال والبرهان دليل التمانع، أو الممانعة. فهذه الآية: ﴿**لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ**﴾، اشتملت على دليل رابع، هو دليل التمانع، وهو يأتي في الترتيب بعد الحُجج والأدلة السابقة. وقد بيّن الإمام جلال الدين السيوطيّ في كتابه الإتقان، أن هذه الآية استدلال على أنّ صانع العالم واحد بدلالة التمانع. (6)

وذكر ابن القيّم، بخصوص هذا الدليل: أنّ انتظام أمر العالم العلويّ والسُّفليّ، وارتباط بعضه ببعض، وجريانه على نظام مُحكم لا يختلف ولا يفسد، من أدل دليل على أنّ مُدبّره واحد ... كما دل دليل التمانع على أن خالقه واحد لا ربّ غيرُه.

إذن اشتملت هذه الآية على دليل التمانع. فلما امتنع فساد السماوات والأرض، امتنع تعدّد الآلهة، ولما امتنع تعدّد الآلهة، فهناك إله واحد هو الله. وهو دليل على وحدانية الله عز وجل. ونجد في الآية أيضاً الحجاج (L'argumentation).[7]

فكل ما تقدّم، أي كلّ القياسات المنطقيّة، وكلّ الأدلّة والبراهين التي اشتملت عليها الآية السابقة، جاءت في معرض الحِجاج، كلّها حُجّة على ألوهية الله عز وجل ووحدانيته. ولو اعتمدنا نظرية الحجاج في اللغة، التي وضع أُسسها اللسانيُّ والمنطقيّ الفرنسيّ أزفالد ديكرو (O. Ducrot) منذ سنة 1973، في بحثه المطوّل "السلميّات الحجاجيّة"، [8] والتي حاولنا التعريف بها بداية الثمانينيات، وعملنا على تطبيقها على اللغة العربيّة، وحاولنا كذلك تطويرها وتوسيع مجالها منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا. [9] ونظرية الحجاج في اللغة، نظريّة لسانيّة تداوليّة، تدرس الإمكانات اللغويّة التي تشتمل عليها اللغات البشريّة، والتي تُتيح لنا القيام بالحجاج والاستدلال والإقناع. إن الأمر يتعلّق هنا باستدلال لغويّ طبيعيّ، لا باستدلال صوريّ أو رياضيّ، (أو ما يُعرف بالبرهنة Démonstration). فالحجاج خاص باللغات الطبيعيّة، والبرهنة استدلال خاص باللغات الاصطناعيّة الصوريّة، مثل: المنطق والرياضيات. [10]

والحُجّة، حسب ديكرو، هي معنى، أو هي عنصر دلاليّ يخدم عنصرا دلاليّا آخر هو النّتيجة. فلو قلنا: (زيدٌ مُجتَهِدٌ إذن سينجح)، فالمتكلم يقدّم للمُخاطَب حُجة، (وهي: اجتهاد زيد)، ليقنعه بنتيجة مقصودة، وهي أنّ زيدا سينجح، أو أن إمكان نجاحه محتمل بشكل كبير.

فالله عز وجل يقدم إلينا حجة لغويّة، في هذه الآية، ليقنعنا بألوهيته ووحدانيته، والحُجّة هي عدم فساد السماوات والأرض، وانتظام أمر العالم وجريانه على نظام مُحكمٍ بديع. فلو كان هناك تعدد في الآلهة، لنتج عن هذا، النّزاعُ والصّراع بينهم، ولَنَتَجَ عنه بالتالي فساد السماوات والأرض، وفساد العالم برُمّته. والحُجة اللغوية الواردة هنا، هي الدّليل الخامس. وبمزيد من التأمل والتدبّر والتحليل، يمكن استخراج أدلة وحُجج وبراهين أخرى. وهذه الأدلة والأقيِسة مترابطة ومتكاملة، وبينها تسلسل منطقيّ، وتدرج طبيعيّ، وتراتبيّة عجيبة وبديعة. وقد يكون هذا جانباً آخر من جوانب الإعجاز في القرءان الكريم، نصطلح عليه بالإعجاز الحِجاجيّ والاستدلاليّ القرآنيّ.

فالدليل الأول والظاهر، (المرتّب تحت رقم 1)، الذي اشتملت عليه الآية، هو القياس الحمليّ الشرطيّ، وهو في الوقت نفسه، قياسٌ مُضمر، (أو إضماريّ)، وبما أنّ الضرب المسموح

بتطبيقه هنا هو الرّفع، فإنّ الرفع أيضا هو قياس خُلف، أو أن تطبيق قاعدة الرفع مهّد السبيل لتطبيق قياس أو برهان الخُلف، وأيضا للاستدلال بدليل التمانع، الذي هو دليل من أبرز أدلّة المتكلّمين. وكلّ هذا جاء في سياق الحِجاج، ومن ثَمَّ اشتملت الآية على حجّة لغويّة قويّة وبارزة.

وقد نطرح هنا سؤالاً، أو إشكالا، بخصوص هذا التعدّد في الأدلّة والحُجج والقياسات التي اشتملت عليها الآية الواحدة. ويمكن أن نصوغه على الشكل التالي: كيف نُفسّر هذا التعدد في الأدلّة؟ وكيف نبيّن الترابط الموجود بينها؟ أعتقد أن هناك رأيان أو موقفان:

فإمّا أن نقول: إن الآية اشتملت على أنماط عديدة من الأدلة والأقيسة والحُجج اللغويّة والبلاغيّة والبراهين المنطقيّة. وهذه الأدلة والأقيسة بينها تسلسل وتدرج وترابطٌ وتكامُل. فالدليل الأول يسلمك إلى الدليل الثاني، والثاني يسلمك إلى الثالث، وهكذا دواليك. والكُل يقدّم في سياق الحِجاج والاستدلال على ألوهية الله عز وجل ووحدانيته.

وإما أن نقول: إنّ كثيرا من هذه الأقيسة والأدلة والحُجج، تتقاطع فيما بينها. فما سماه علماء الكلام بدليل التمانع، سماه آخرون بقياس الخُلف، وسماه آخرون بالقياس الحمليّ الشّرطي، وهو حُجة لغويّة عند البعض الآخر.

واختلاف الأسماء والمُصطلحات، راجع إلى اختلاف الطريقة التي قدم بها الدليل، أو ترتبط بالشّكل، أو الجانب الذي وقع التركيز عليه. إذن هُناك تكامل بين هذه الأدلة والحُجج، وهو يختلف عن التكامل المُشار إليه بخصوص الموقف الأول. ونعتقد أنّ هناك تكاملا بين الموقفين، أو تكاملا بين التكاملين. ففي القياس الحمليّ الشّرطيّ يتم التركيز على نوعية الدليل، وهو هنا قياس (أي استدلال غير مباشر، أو استنتاج قضيّة من قضيّتين أو أكثر)، ويتمّ التركيز أيضا على مكوناته. ولما كانت المقدمة الكبرى قضية شرطيّة متصلة، وكانت المقدمة الصغرى والنتيجة حمليّتان، أطلق على هذا الدليل اسم القياس الحمليّ الشّرطيّ. أما قياس الخلف، فنقوم فيه بعملية قياس أوّلا، ولكنّه يتمّ بطريق الخُلف، فبدل إثبات المُقدّم، وإثباته يلزم عنه بالضرورة إثبات التالي، لما بينهما من لزوم منطقيّ (Implication logique)، فإننا ننفي التالي، وهذا ينتج عنه نفي المُقدَّم. وبنية قياس الخُلف شبيهة، إلى حدٍّ ما، ببنية دليل التمانع، ولو على الأقل فيما يتعلق بالعمليّة الأساسيّة. ونلجأ عادةً إلى قياس الخُلف، عندما يتعذر علينا إثبات صدق المطلوب بشكلٍ مُباشر، فنلجأ إلى البرهنة على كذب نقيضه. وفي إثبات كذب نقيض المطلوب، إثبات لصدق المطلوب بشكل غير مباشر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تعذر أو امتناع تطبيق قاعدة الوضع (والوضع ضربٌ من أضْرُب القياس الحمليّ الشّرطيّ)، دفعنا إلى تطبيق قاعدة الرّفع (= النفي)، أي نفي (ب) ليتسنّى لنا نفي (أ). وتطبيق الرفع، جعلنا نطبق

قياس الخُلف. وهذا القياس المنطقيّ، هو دليل من أبرز أدلة المتكلّمين، أي دليل التمانع، وهو أيضا حجة لغوية ذات قوة حجاجيّة عالية، أو هو حُجّة منطقيّة. ومن المعلوم أن هناك أنماطا عديدة من الحِجاج: الحجاج اللغويّ، والحِجاج البلاغيّ، والحِجاج المنطقيّ، والحِجاج التداوليّ الجدليّ، وغيرها من الأنواع.(11)

والشيء نفسه، نجده في كلّ الآيات التي تبدأ بأداة الشّرط (لَوْ)، أي التي تتضمّن قياساً حمليّا شرطيّا، مثل الآيات التالية:

- {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا تقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا} [سورة الإسراء، الآية 42].
- {قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا} [سورة الإسراء، الآية 95].
- {لَوْ اَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، ولكن الله ألف بينهم} [سورة الأنفال، الآية 64].
- {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا، أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُومِنِينَ} [سورة يونس، الآية 99].

ويمكن أن نحلل هذه الآيات، بنفس الطريقة التي حللنا بها الآية الأولى، أي أن ندرس الأدلة والقياسات المنطقيّة التي اشتملت عليها، وندرس بالخصوص تعالق هذه الأدلة، وترابطها وتسلسلها، ضمن سيرورة استدلالية موحدة، وموجهة لخدمة النتيجة المقصودة، والغاية المطلوبة. ولنأخذ قوله تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا تقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا}، فهذه الآية اشتملت على قياس حمليّ شرطيّ. وهذا القياس له ضربان بسيطان، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، هما الوضع (الإثبات)، والرفع (النّفي). وهما قانونان منطقيان من قوانين الاستلزام المنطقيّ، الذي يؤدي إلى نتيجة يقينيّة حتميّة. وله ضربان آخران، ليسا حتميّين، ولا يندرجان ضمن قوانين الاستلزام المنطقيّ، لأنّهما يؤديان إلى نتيجة احتماليّة. وبإزاء هذه الآية، نكون -هنا أيضا- أمام خيارين: أن نطبق قاعدة الوضع، أو قاعدة الرّفع. وإمكانية الاختيار هذه، سببها أنّ هذا القياس، هو قياس حمليّ شرطيّ، وهو أيضا قياس مُضمر. فلم تُذكر فيه إلا المقدمة الكُبرى، وهي قضيّة شرطيّة متصلة. فإضمار المقدمة الصغرى الحمليّة، وإضمار النتيجة الحمليّة، هو الذي نتج عنه هذا الأمر، أي أن نختار: إما تطبيق الوضع، أو تطبيق الرّفع. ولو صرح بكل عناصر القياس الحمليّ الشرطيّ، أي بالمقدمتين والنّتيجة، لكنا أمام ضرب واحد من أضرب القياس، ولا يكون هناك أيّ إشكال، أو أننا سنكون أمام وضع آخر.

ولنرجع إلى القياس الوارد في الآية السابقة، ولنطبق عليه قانون الوضع:

((أ ← ب) Λ أ ← ب)، فسيصبح على الشكل التالي:

- لو كان معه آلهة كما تقولون إذاً لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا.
- لكن معه آلهة.
- إذن لقد ابتغوا إلى ذي العرش سبيلا.

وهذا القياس غير وارد، والنتيجة كاذبة. ولو تحققت، لكان هناك نزاع وصراع بين الله عز وجل. وهذا النزاع والصراع، سينعكس على الكون كلّه، وسيقع الخلل والفساد بكل أشكاله. والحال أنّ هذا غير واقع، وغير حاصل. فالآلهة لم يبتغوا إلى ذي العرش سبيلا، وإذن، النتيجة هي: أن ليس معه آلهة كما يقولون، بل ليس هناك آلهة على الإطلاق، ليس هناك إلا الله عز وجل. والقياس الوارد في هذه الآية، يعضّد ويدعم القياس (أو الدليل)، الوارد في الآية الأولى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}. فلو كان في السماوات والأرض آلهة أخرى، لوقع النّزاع والصراع، ولو كان مع الله آلهة أخرى، لفسدت السماوات والأرض، ولَابْتَغَت إلى ذي العرش سبيلا. وهذا غير حاصل، فليس هناك فساد في السماوات والأرض، وليس هناك خلل في نظام الكون، وليس هناك صراع بين الآلهة. وهذا دليل على نفي تعدد الآلهة، ودليل على وحدانية الله عز وجل. وهناك دليل آخر، هو دليل حسيّ، يُدرك بالمشاهدة والمعاينة. فالكون يسير وفق نظام بديع، وفي انسجام وانتظام عجيب. وهذان الدليلان مترابطان ومتكاملان، وكلٌّ منهما يعضّد الآخر ويدعمه، وبينهما تدرج وتسلسل وترابط. فالدليل الأول يُفضي بك إلى الدليل الثاني، والثاني يُفضي بك إلى دليل ثالث، بشكلٍ مُرتّب ومُتنام. فالدليل الوارد في الآية: {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا تقُولُونَ، إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا}، هو الدليل الأول، والدليل الآخر، أي الوارد في قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}، هو الدليل الثاني من حيث الترتيب، وإن كُنّا بدأنا به في هذا البحث.

فتضافر الأدلة والأقيسة والحُجج، الذي نريد أن نبينه هنا، موجود داخل الآية الواحدة، أي بين الأدلة التي نجدها في الآية المعيّنة، وموجود بين الأدلة الواردة في آيات عديدة ومختلفة.

وإذن، سنطبق على هذه الآية قاعدة الرّفع. وسيصبح القياس الحمليّ الشرطيّ بهذا الشّكل:

- لو كان معه آلهة كما تقولون، إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا.
- لكن لم يبتغوا إلى ذي العرش سبيلا.
- إذن ليس معه آلهة.

فنحن هنا، طبقنا قانون الرفع، وهو قانون من قوانين الاستلزام المنطقي. وصيغته كالتالي: ((أ ← ب) ∧ لا - ب ← لا - أ). فقد نفينا التالي، ونفي التالي يستلزم نفي المُقدّم بشكل حتميّ. ولتطبيق قانون أو قاعدة الرفع، فليس أمامنا إلا تطبيق قياس الخُلف، أي إثبات كذب نقيض المطلوب، فإذا فعلنا ذلك، نكون قد برهنّا على صدق المطلوب، وهو إثبات وحدانية الله عز وجل، ونفي الشريك أو الشّركاء، ونفي تعدد الآلهة.

ولو لم يكن القياس الحملي الشرطي، قياسا مُضمرا في الآن نفسه، لما كان أمامنا الخيار بين تطبيق قاعدة الوضع، أو تطبيق قاعدة الرفع. وتطبيق قاعدة الوضع، يؤدي بنا إلى نتيجة كاذبة، يبطلها ويكذّبها دليل آخر، دليل حسّي وحدسيّ وعقليّ، يتوصل إليه بالحس والمشاهدة والمعاينة. وإذا امتنع تطبيق قاعدة الوضع، لجأنا إلى تطبيق قاعدة الرفع، وهو ما يجعلنا، في الوقت نفسه، نطبق قياس الخُلف حسب المناطقة، ونطبق دليل التمانع حسب علماء الكلام، وكل هذا يوظف في سياق الحِجاج والإقناع. وهذه الأدلة والأقيسة والحُجج، هي في نهاية الأمر، حجة مركبة واحدة، تخدم نتيجة واحدة، هي ألوهية الله عز وجل ووحدانيته.

وستكون والأدلة والأقيسة، التي اشتملت عليها هذه الآية: {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا تَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا}، مرتبة بهذا الشكل: من القياس الحملي الشرطي إلى القياس المُضمر، ومن القياس المضمر إلى قانون الرفع، ومن قانون الرفع إلى قياس الخلف، ومن قياس الخلف إلى دليل التمانع، ومن دليل التمانع إلى الحجة اللغويّة أو البلاغيّة أو المنطقيّة. فهذه الأدلة مرتبة ومتدرجة ومترابطة، وبينها تسلسل منطقيّ، وهي موجهة لخدمة نتيجة واحدة. وبعبارة أخرى، فكل دليل يفضي بك إلى دليل آخر، وفق نسق مضبوط، وبشكل متنامٍ ومتدرّج. وكل دليل يعضد الدليل الذي سبقه، ويوجه الدليل الذي يتلوه. إذن، هناك تضافر وتعاضد وترابط، وتسلسل وتدرج، وترتيب وتركيب بين كل هذه الأنماط من الأدلة والحجج والبراهين، إن داخل الآية الواحدة، أو بين الآيات العديدة، المرتبطة بموضوع واحد. وهناك أيضا ترابط وتكامل وتضافر بين الأدلة والحجج الواردة في القرآن الكريم برمّته.

ففي كل سورة برنامج حِجاجيّ ظاهر، ومسار استدلاليّ واضح. وهناك ترابط وتضافر وتكامل بين الأقيسة والأدلّة المرتبطة بموضوع واحد، من شأنه خدمة النتيجة المقصودة. والقرآن خطاب متسق ومنسجم غاية الانسجام، منسجم دلاليّا وتداوليّا واستدلاليا وحِجاجيّا، وله بنية حِجاجيّة استدلاليّة واضحة وقويّة، ينبغي العمل على إبرازها وإظهارها. [12] القرآن الكريم، له منطق يحكمه من أوله إلى آخره، وهو يندرج فيما يعرف بمنطق الخطاب، أو منطق اللغة.[13] وما يقال عن الآية الواحدة، يمكن أن يقال عن السورة الواحدة، أو عن الخطاب القرآنيّ برمّته.

ولنأخذ الآن آيات أخرى، اشتملت على أقيسة منطقية، وأدلة عقليّة أخرى، لنبين تضافر الأدلة فيها من جهة، ونبين الترابط والتدرّج والتسلسل من جهة أخرى.

ولنأخذ قوله تعالى:

- {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [سورة آل عمران، الآية 58].

فهذه الآية اشتملت على أكثر من قياس منطقي، واشتملت على أكثر من دليل وحُجّة. فالدليل الذي يظهر لنا لأول وهلة، في هذه الآية، هو قياس التمثيل (Le raisonnement analogique). وقياس التمثيل - كما هو معلوم - قياس يقوم على التشابه والتماثل بين عنصرين، أو مجموعتين من العناصر، في صفات أو علاقات معيّنة. واشتملت على قياس الأَولى، واشتملت أيضا على أدلة وحُجج أخرى.

فالدليل الأول الذي تقدّمه لنا هذه الآية، من حيث الترتيب والتسلسل، هو قياس التمثيل: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}. فالقرآن الكريم يخاطب النصارى، ويقول لهم: أنتم تؤلهون عيسى بن مريم، لأنّه من دون أم، وآدم عليه السلام مثل عيسى، فينبغي أن تؤلهوا آدم أيضا، بموجب التماثل في الصفات، وبموجب قياس التمثيل. وبعبارة أخرى: لماذا تؤلهون عيسى، ولا تؤلهون آدم عليهما السلام. المنطق بشكل عامّ، وقياس التمثيل بشكل خاصّ، يقضي أن يكون كلٌّ من عيسى وآدم إلها، أو ألا يكونا كذلك. أما أن نؤلّه أحدهما، ونترك الآخر، فهذا ما لا يقبله العقل، وهذا ما يرفضه القياس والمنطق. وقد جاء هذا القياس في معرض الردّ على النّصارى، وللرد على من قال منهم بألوهية عيسى عليه السلام. وإذا سلمت بهذا الدليل، واقتنعت به، (أي قياس التمثيل)، فإنه يفضي بك إلى دليل آخر، أي أن الآية تقدم لك قياسا آخر، هو قياس الأولى، ويجب عليك أن تسلّم به وتقبله، فهو دليل عقليّ، وهو مرتبط بالدليل السابق، وتالٍ له في الترتيب. وقياس الأولى، هو أن يكون الغائب أولى بالحكم من الشاهد. ونجده في القرآن الكريم بشكل كبير. ويستعمله السلف الصالح، وخاصة فيما يتعلق بالذات الإلهيّة.

فهناك ترتيب وتدرج وتسلسل وترابط وتضافر بين هذين الدليلين، أو بين هذين القياسين، في الآية المذكورة سابقا: قياس التمثيل أولا، ثم قياس الأولى. والقياس الأول يُفضي بك إلى القياس الثاني، وإذا سلّمت بالأول (ولا يمكنك إلا التسليم به، بمقتضى العقل والمنطق، وبمقتضى المعرفة البشريّة المشتركة)، أي سلمت بتماثل عيسى وآدم عليهما السلام في بعض الصفات، وخاصة الميلاد المُعجز، وجب عليك التسليم بالقياس الثاني، وهو أن آدم أولى بالحُكم من عيسى، أي كان عليكم أن تؤلّهوا آدم بدل عيسى، فهو أولى بالحُكم. فعيسى خُلق

من غير أب، أما آدم فقد خُلق من تراب، أي من غير أب ولا أمّ. وإذا كان لا بد أن تؤلّهوا أحدا من البشر، فإن قياس الأولى، المدعم بقياس التمثيل، يفرض عليكم أن تؤلّهوا آدم بدل عيسى، بموجب هذا القياس، وهذا هو الأولى والأحرى. وانطلاقا من هذين القياسين، تتشكل حجة لغويّة ومنطقيّة، تخدم نتيجة معينة من قبيل: (عيسى ليس إلها)، أو (عيسى ليس ابناً لله)، أو غيرهما من النتائج الممكنة والمحتملة. وهو ما نجده في آيات عديدة، مثل قوله تعالى: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ، إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، سُبْحَانَه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا}، أو قوله تعالى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ}، وغيرها من الآيات. وكثيرا ما يجتمع قياس التمثيل مع قياس الأولى في مواضع عديدة من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَ الْانْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ، فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ. وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ. قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ}. فقد اشتملت هذه الآيات أيضا، على أكثر من قياس ودليل، اشتملت على قياس التمثيل وقياس الأولى وأدلة أخرى، ويرد قياس التمثيل دائما قبل قياس الأولى، ولهذا تفسير عقليّ، وتبرير منطقيّ.

يتجلى قياس التمثيل، في هذه الآية، في دعوة القرآن الكريم منكر البعث، إلى قياس البعث والنشور على الخلق، أو قياس النّشأة الثانية على النّشأة الأولى، كلاهما نشأة، وكلاهما خلق، إلا أنّ هذه نشأة ثانية، وتلك نشأة أولى. وقياس التمثيل - كما سلف الذكر - يقوم على التشابه في صفات، أو علاقات معيّنة. وقد تكون هناك أوجه اختلاف، وهذا أمر طبيعيّ. فليس من الضروريّ أن يكون التشابه والتماثل تامّا، أي في كلّ شيء. ومن هنا أنماط قياس التمثيل وأنواعه العديدة. وقد قسم المناطقة المعاصرون قياس التمثيل إلى ثلاثة أنماط: قياس التمثيل القويّ الذي يعطي نتيجة حتمية يقينية، وقياس التمثيل الضعيف الذي يعطي نتيجة احتماليّة، وقياس التمثيل الكاذب الذي يعطي نتيجة كاذبة. وقياس التمثيل واضح في الآية السابقة، وهو دليل عقليّ، وبرهان منطقيّ، ولا يَسَعُك، يا منكر البعث والمعاد والنّشور، إلاّ أن تقبله وتُسلّمَ به، وإلاّ فستكون كمن أنكر المنطق، وعطل العقل، ولا مجال، في هذه الحالة، للحوار والحِجاج والجدال والتّناظر. وإذا سلّمتَ بهذا الدّليل، واقتنعت به، فإنّ الآية تقدم إليك دليلا عقليّاً آخر، يعضّده ويدعّمه: إنّه قياس الأولى، وهو دليل يترتب عن الأول. فإذا سلّمت بقياس التمثيل، وجب التسليم بقياس الأولى. وهما دليلان عقليّان مترابطان، بينهما ترتيب وتركيب، وتضافر وتكامل وتفاعل.

ويمكن أن نبيّن هذا على الشكل التالي: إن البعث مثل الخلق، والنشأة الثانية مثل النّشأة الأولى، أي بينهما تماثل وتشابه في بعض الصفات، كلاهما نشأة وخلق. والسياق هنا

سياق تمثيل (Analogie)، وسياق تماثل، والسياق أولا، والقياس ثانيا، يفرضان عليك، بموجب قياس التمثيل، أن تقبل النّشأة الثانية كما قبلت النّشأة الأولى، وأن تُسلّم بإمكان حصول البعث، ما دمت تسلّم بحصول الخلق الأول. فإمّا أن تقبلهما معا، وتسلّم بحصول النّشأة الثانية، أو أن تُنكرهما معاً، حتى يكون موقفك متَّسِقا ومنسجما، أمّا أن تقبل أحدهما وتنكر الآخر، فهذا يرفضه العقل والمنطق، لأن هذا هو التناقض بعينه، والمفارقة التي ما بعدها مفارقة. والوظيفة الأولى لعلم المنطق، هي الحفاظ على الاتّساق، وإبعاد التناقض بكلّ أشكاله وأنماطه. إذن، إنكار البعث والنّشور مرفوض بتاتا، بموجب قياس التمثيل الذي يعد القياس الأكثر انتشارا واستعمالا، وهو من أعظم القياسات التي عرفها الذهن البشريّ منذ أقدم العصور، ولو استعملنا مصطلحات الأصوليين، لقلنا إن الآية اشتملت على القياس الأصوليّ، وبالضبط قياس الدلالة. ومعلوم أن القياس الأصوليّ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس العلّة، وقياس الدلالة، وقياس الشّبه، وقد بينا هذا بشكل مفصل في بحث آخر.(14)

وإذا سلّمت بقياس التمثيل، فإنّ الآية تقدم إليك قياسا آخر، ودليلا أقوى من الدليل السابق، وهو قياس الأولى. فإذا سلّمت بتماثل النّشأتين، فإنّ النّشأة الأولى أعظم من النشأة الثانية. النشأة الأولى هي خلق من عدم، والنشأة الثانية ليست خلقا من عدم وإنّما هي بعث ونشور. فكيف تقبل حصول الخلق، يا منكر المعاد والبعث، وتنكر إمكان حصول البعث. وكان الأولى بك أن تنكر الخلق لا البعث، أو تنكرهما معا. إنّ المنطق، يفرض عليك أن تُسلّم بإمكان حصول البعث، ما دمت قد سلّمت بحصول الخلق بموجب قياس التمثيل، فبينهما تماثل في الصّفات، وكلاهما نشأة، ويفرض عليك قبول النشأة الثانية من باب أولى، وبموجب قياس الأولى، لأنها ليست خلقا من عدم، وهو ما نجده في قوله تعالى: {قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ}. فإذا قبلت أن الله خلق الإنسان من عدم، في المرة الأولى (أي النشأة الأولى)، فكيف تنكر البعث المتمثل في إحياء العظام، وهي رميم، والبعث ليس خلقا من عدم، وليس إيجادا من فراغ، وإنما هو إحياء وبعث ونشور. وهو ما تصوره آية أخرى، وكأنّه يقَظة من رُقاد. قال تعالى في سورة (يس): {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الاجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ. قَالُوا يَاوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا. هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ}. ونلاحظ هنا أيضا، مسألة التنامي والتدرج بين الأدلة والحُجج التي اشتملت عليها، وأيضا مسألة الترتيب والتسلسل والتضافر. ففي هذه الآية قياس التمثيل، وقياس الأولى، وقياس الدلالة، الذي هو نوع من أنواع القياس الأصوليّ، وأيضا الحجاج. وكُلّ هذه الأدلة، خاضعة لنظام يقوم على الترتيب والتدرج والتسلسل. فلا يمكن أن يرد قياس الأولى قبل قياس التمثيل، ويحصل هذا دائما وأبدا، فإذا سلّمت بتماثل عنصرين أو مجموعتين من العناصر في

صفات أو علاقات معيّنة، وبعبارة أخرى إذا طبقت قياس التمثيل، فعند ذاك يمكن تطبيق قياس الأولى إذا كان السياق يقتضي ذلك. وهذان القياسان يرِدان قبل الحِجاج، لأنهما يرِدان في سياق الإقناع والحِجاج. فهناك ترتيب طبيعيّ وعقليّ للأدلة والحُجج والأقيسة بمختلف أنواعها. وكل الآيات التي درسناها في القرآن الكريم، وفي خطابات أخرى، بينت لنا هذا بشكل كبير. فالدليل الأول يُفضي بك إلى دليل ثانٍ، والدليل الثاني يُفضي بك إلى دليل ثالث، وهكذا دواليك. وهناك ترتيب وتنسيق، وتدرج وتنامٍ، وتسلسل وترابط، وتعاضد وتضافر بشكل عجيب. ويمكن أن ندرس هذه الظاهرة في القرآن كلّه، أي بين جميع الأدلة والحجج المتعلقة بظاهرة أو قضيّة معيّنة، لنبرز البنية الاستدلالية الحجاجيّة للقرآن الكريم، في بحوث ودراسات لاحقة إن أنسأ الله تعالى في العمر، والله الموفق والهادي إلى الصواب.

الهوامش:

1. "أنماط الاستدلال في القرآن الكريم"، مجلة سياقات، مصر 2018.
2. "محاضرات في علم المنطق والحجاج" للكاتب، طلبة الماجستير في العقائد وتاريخ الأديان، كلية الآداب البيضاء-عين الشق.
3. نفسه.
4. نفسه.
5. أبو حامد الغزالي: معيار العلم في المنطق.
6. السيوطي: الإتقان في علوم القرآن.
7. ارجع إلى أعمال الكاتب: (اللغة والحجاج) و(الخطاب والحجاج) و(حوار حول الحجاج) وغيرها.
8. أزفالد ديكرو: O. Ducrot (les échelles Argumentatives)
   منشورات مينوي (minuit)، 1980، باريس.
   وقد نقلناه إلى اللغة العربية، وسينشر قريبا.
9. يُشار إلى أعمالنا وبحوثنا بنظرية الحجاج اللغوي الموسّع، من قبل كثير من الدارسين والباحثين. انظر أعمال المؤلف.
10. انظر كتاب "اللغة والمنطق: دراسة في البناء والتأصيل" للمؤلف.
11. انظر أعمال الكاتب، وبخاصة مقال: "الحجاج في اللغة والبلاغة"، ومقال: "النظريات الحجاجية الكبرى".

12. انظر للمؤلف: "البنية الحجاجية في القرآن الكريم: سورة الأعلى نموذجا"، وهو الفصل الثاني من كتاب (الخطاب والحجاج)، ومقال: (الحجاج والانسجام في القرآن: خواتيم سورة البقرة)، وأعمال أخرى.
13. انظر كتاب "اللغة والمنطق".
14. انظر مقال: "الحجاج والاستدلال في القرآن الكريم" مجلة طنجة الأدبية (10 حلقات)، طنجة، الأعداد: 59 68، 2016 - 2018.

فهرس المراجع

- أزفالد ديكرو: O. Ducrot (les échelles Argumentatives)
منشورات مينوي (minuit)، 1980، باريس.
- السيوطي جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن.
- العزاوي أبو بكر: "اللغة والحجاج"، الأحمدية للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 2006.
- العزاوي أبو بكر: "الخطاب والحجاج"، الأحمدية للنشر، البيضاء، 2007.
- العزاوي أبو بكر: "حوار حول الحجاج"، الأحمدية للنشر، 2010.
- العزاوي أبو بكر: اللغة والمنطق، طوب بريس، الرباط، 2014.
- العزاوي أبو بكر: الحجاج والتّلَفُّظ (باللغة الفرنسية)، طوب بريس، الرباط، 2014.
- العزاوي أبو بكر: "الحجاج والانسجام في القرآن الكريم: خواتيم سورة البقرة نموذجا"، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، بني ملال، العدد 5، 2014.
- العزاوي أبو بكر: "البنية الحجاجية للقرآن الكريم: سورة الأعلى نموذجا"، مجلة المشكاة، وجدة، العدد 19، 1994.
- العزاوي أبو بكر: "الحجاج والاستدلال في القرآن الكريم"، مجلة طنجة الأدبية (10 حلقات)، طنجة، 2016 - 2018.
- العزاوي أبو بكر: "الحجاج في اللغة والبلاغة"، مجلة فصول، القاهرة، العدد: 101، 2018.
- العزاوي أبو بكر: "الحجاج والبرهان"، مجلة روابط، الجزائر، العدد: 1، 2018.
- العزاوي أبو بكر: "أنماط الاستدلال في القرآن الكريم" مجلة سياقات، مصر 2018.
- العزاوي أبو بكر: "النظريات الحجاجيّة الكبرى: محاولة في التركيب"، أعمال المؤتمر الدوليّ: (الحجاج والمجتمع)، جامعة السربون، أبو ظبي، 2019.
- الغزالي أبو حامد، معيار العلم في فن المنطق.
- غيتمانوفا ألكسندرا: علم المنطق، دار التقدّم، موسكو، 1989.